مدار

المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠٢٠/١١/٢٤ الموافق ٩ ربيع الآخر ١٤٤٢هـ العدد ٤٦٦ السنة الثامنة عشرة

سياسة الاغتيالات الإسرائيلية: الأداة الأقل جدوى والأكثر استخداماً!

صفحة (٢)

في «سياسات الإتاحة» لقتل النساء الفلسطينيات: قراءة في أدوار الدولة والشرطة والمجتمع!

صفحة (٤)

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

في سوق الكرمل بتل أبيب.. الشرطة تغرم أصحاب محلات مخالفين لقيود «كورونا». (أف.ب)

انكماش الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة ٣٪ و«بطالة الكورونا» ٢٢,٦٪!

كتب برهوم جرايسي:

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن الاقتصاد الإسرائيلي سجل في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري انكماشا بنسبة ٣٪، بعد أن قفز النمو في الربع الثالث لوحده بنسبة ٣,٨٪، ولكن هذه النسبة «الفلكية»، إن صح التعبير، جاءت بعد انكماش الاقتصاد بنسبة شبيهة في الربع الثاني من العام الجاري. وهذا في حين أن البطالة ما تزال تسجل نسبة عالية، ٢٢,٦٪، بسبب الإغلاق، وحوالي ٦٠٪ من المعطّلين عن العمل هم في إجازات ليست مدفوعة الأجر بسبب الإغلاق.

ويقول خبراء اقتصاد إنه من السابق لأوانه معرفة وضعية الاقتصاد الإسرائيلي، وإن معطيات الربع الثالث لا يمكنها أن تبعث على التفاؤل، لأنه لم يشهد إغلاقا في الاقتصاد إلا في الأسبوعين الأخيرين منه، بمعنى في النصف الثاني من شهر أيلول الماضي؛ في حين أن الربع الأخير، الذي نحن فيه، شهد في الشهر الأول منه إغلاقا واسعا، وبدأت في شهر تشرين الثاني عملية تخفيف تدريجية، ولكنه ما زال قائما، وسينعكس على المعطيات العامة للاقتصاد الإسرائيلي في نهاية العام الجاري.

وكانت التوقعات الأخيرة لبنك إسرائيل المركزي قد أشارت إلى أن الاقتصاد سيشهد هذا العام انكماشا بنسبة ٥٪، وهذا في أحسن أحواله، وأن الانكماش قد يصل إلى مستوى ٦,٥٪. واستنادا لنسبة الانكماش حتى نهاية الربع الثالث، الذي سبق الإغلاق الحالي، فإن الانكماش قد يكون بين النسبتين في تقديرات بنك إسرائيل.

ويقول التقرير الدوري لمكتب الإحصاء المركزي إن حصة الفرد من الناتج العام، التي بلغت في الربع الأول من العام الجاري ٣٧٥٠٠ دولار، هبطت مع نهاية الربع الثالث من هذا العام إلى ٣٦ ألف دولار، وهو المستوى الذي كانت عليه في بحر العام ٢٠١٦. ولكن كما يبدو فإن انخفاض سعر الدولار أمام الشيكل، بنسبة ٥٪ منذ مطلع العام الجاري، وبنسبة ١٣٪ منذ منتصف العام ٢٠١٦، جعل انخفاض معدل الناتج للفرد بقدر أقل. بمعنى أن ٣٦ ألف دولار في منتصف العام ٢٠١٦ كانت تعادل ١٣٨,٦ ألف شيكل، بينما ٣٦ ألف دولار بسعر الصرف الحالي، تعادل ١٢٠,٣ ألف شيكل.

ويقول المحلل الاقتصادي سامي بيرتس، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر»: «إن الكورونا وباء خطير يضع بصمته على الصحة والاقتصاد والمجتمع، ولكن أيضا في الإحصاء. فالتقلبات الحادة في البيانات تعكس الاضطرابات التي يمر بها الاقتصاد منذ وصول الفيروس إلى البلاد، وما تسبب له: الإغلاق الأول، ثم تحريره، والإغلاق الثاني الذي لم يتم تحريره بالكامل بعد. لذلك، من الأفضل فحص البيانات التي هي للمدى الأبعد بقليل. على سبيل المثال، معدل الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية مطلع العام الجاري ٣٪، هي نسبة قليلة نسبيا، على ضوء البطالة الهائلة، وانهيار الأعمال وبعض المعايير الاقتصادية الصعبة الأخرى، وسنذكركم أنه في العام العادي ينمو الاقتصاد بنحو ٣,٥٪. أي أن الضرر ليس فقط بالانكماش الاقتصادي بنسبة ٣٪، بل أيضا نسبة النمو التي فقدناها هذا العام ٣,٥٪»، ما يعني أن الاقتصاد خسر نموا بنسبة ٦,٥٪ حتى الآن.

ويقول المحلل الاقتصادي أدريان بايلوت، في مقال له في صحيفة «كالكاليست» الاقتصادية، إنه من الواضح أن البيانات الواردة من المكتب المركزي للإحصاء، والتي بشرت بنمو مرتفع بشكل خاص في الربع الثالث من هذا العام، ستصبح قريبا الدعامة الأساسية للحملة الانتخابية اليومية لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو؛ «فهو استحوذ منذ فترة طويلة على كل إنجازات الاقتصاد الإسرائيلي، وغض الطرف عن كل المشاكل والأمراض التي أهملها نتنياهو في كل السنوات الأخيرة التي يتولى فيها رئاسة الحكومة».

ويرى بايلوت أن معطيات الأشهر الثلاثة، تموز وآب وأيلول، من الواضح أنها ستكون نقيضة كليا لأشهر الإغلاق الأول، نيسان وأيار وحزيران، الذي كان فيها الانكماش هو الأسوأ في تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي، ففي الربع الثالث اندفع المواطنون إلى الحوانيت والمطاعم، وتضاعف الاستهلاك، مقارنة مع الربع الثاني من هذا العام. وعلى الرغم من هذا، فإن نتنياهو اختار التباهي بالمعطيات الأخيرة.

وكتب بايلوت: «كان نتنياهو حريصا على التباهي بالنجاح الذي كان، على حد قوله، في الإغلاق الثاني، وكرر مرارا ذكر الشخصيات التي دعاها للتشاور معه بشأن إدارة الدولة خلال أزمة كورونا. من المشكوك فيه ما إذا كانت قد أطلعت تلك الشخصيات على بيانات البطالة التي تم نشرها في هذه الأيام. فبعد الإغلاق الأول، تراجعت البطالة على نطاق واسع إلى ١١٪ في آب، لكن الإغلاق الثاني جعلها تقفز مرّة أخرى إلى أكثر من ٢٠٪».

فكيف تتوافق بيانات النمو مع معدلات البطالة؟ يجيب بايلوت: «تعكس بيانات مكتب الاحصاء المركزي أن كل شيء انخفض، باستثناء الاستهلاك العام والصادرات. فقد بقي الاستهلاك العام مستقرا، لأن الإنفاق الحكومي فقد السيطرة بالكامل؛ إذ يصر نتنياهو على عدم المصادقة على ميزانية الدولة للعام الجاري، حتى يتمكن من الاستمرار في اقتصاد الانتخابات».

وكان مكتب الاحصاء المركزي قد أعلن بموازاة بيانه حول النمو، أن البطالة حتى نهاية تشرين الأول الماضي وصلت إلى ٢٢,٦٪، وهي ضعف النسبة التي هبطت في شهر آب الماضي. وجاء هذا الارتفاع الحاد بسبب فرض الإغلاق الثاني من منتصف أيلول الماضي.

وتبين أن عدد المسجلين في دائرة التشغيل حتى نهاية تشرين الأول الماضي كان ما يزيد بقليل عن ٩٤٠ ألف شخص، من بينهم ٥٩٨ ألف شخص هم في حالة إجازة من دون راتب، أي ما نسبته ١٤,٤٪ من إجمالي القوة العامة، فيما الذين هم في حالة بطالة كاملة، بلغ عددهم ٣٤٢ ألف شخص، ويشكلون ٨,٢٪ من القوة العاملة، ما يعني أن نسبة البطالة في نهاية تشرين الأول بلغت ٢٢,٦٪.

ويظهر من الإحصائيات، أن ما يلامس ٢١٪ من المعطّلين عن العمل هم دون سن ٢٤ عاما، فيما أكثر من ٢٩٪ هم مما بين ٢٥ إلى ٣٤ عاما، ما يعني أن ٥٢,٦٪ من المعطّلين عن العمل هم دون سن ٣٤ عاما. والسبب المركزي لهذه البطالة الحادة هو إغلاق مرافق عمل تستوعب الأجيال الشابة أصلا، مثل قطاع المطاعم والفنادق، والمحلات التجارية، التي ما زال الإغلاق ساريا عليها.

وتظهر النساء بوصفها الشريحة الأكثر ظلما، إذ أنهن يشكلن ٦٢,٤٪ من إجمالي المعطّلين عن العمل، مقابل ٣٧,٦٪ من الرجال.

وتنعكس نسبة البطالة هذه على حجم الاستهلاك الفردي والعام، الذي رغم القفزة التي سجلها في الربع الثالث من العام الجاري، فإنه ما يزال أقل من معدلات السنوات الماضية، وهذا يعود إلى عدم ثقة الجمهور بالتطورات الاقتصادية، والقلق من المستقبل غير الواضح، إضافة إلى تراجع القوة الشرائية، مع تراجع مداخيل العائلات مع ارتفاع نسب البطالة.

وهذا انعكس على وتيرة التضخم المالي، الذي سجل في الأشهر العشرة الأولى تراجعا بنسبة ٠,٤٪، وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة تراجع بنسبة ٠,٨٪. وكان من المفترض أن تكون نسبة التراجع أكبر، إلا أن التضخم المالي في شهر تشرين الأول، المعلن عنه في الأسبوع الماضي، سجل ارتفاعا مفاجئا بنسبة ٠,٣٪، وهذا بسبب ارتفاع أسعار موسمية.

وكان من المتوقع أن يسجل التضخم في الشهر الماضي تراجعا ولو طفيفا، على ضوء حالة الإغلاق في قسم جدي من السوق، ووقف الأعمال كليا في قطاعات عديدة مثل قطاع المطاعم والفندقة والسياحة وغيرها.

وكانت تقديرات بنك إسرائيل تشير إلى أن التضخم سيتراجع هذا العام بنسبة ١,٢٪، ولكن على ضوء تراجع التضخم في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام بنسبة ٠,٤٪، فإن التضخم قد يواصل تراجعه، ولكن إجمالي التضخم في العام الجاري سيتراجع بأقل من ١٪.

وقد تأثر التضخم في الشهر الماضي من ارتفاع أسعار الملبوسات بنسبة ٤,١٪، والأحذية بنسبة ٢,٢٪، والخضراوات الطازجة بنسبة ٣,٩٪، والفواكه الطازجة بنسبة ٢,٢٪. وفي المقابل تراجعت أسعار وقود وزيوت السيارات بنسبة ٠,٨٪، وخدمات المياه والمجاري البيتية بنسبة ٥,٨٪، كما انخفضت أسعار الدجاج بنسبة ١,١٪.

تشكيك بتقديرات شركات التصنيف

في خضم كل التقارير الاقتصادية، التي تعكس عمق الأزمة، فقد قررت شركتا تصنيف الاعتمادات الدولية، «ساندرس» و«أس أند بي»، الإبقاء على تصنيف إسرائيل المتقدم، AA، وهو ما خلق تساؤلات في الصحافة الاقتصادية، حول ما إذا اطلعت الشركتان كفاية على التقارير الاقتصادية، وعلى تصريحات مسؤولين كبار في وزارة المالية استقالوا من مناصبهم في الأشهر القليلة الماضية، أم أن الأمر يعود إلى حالة الأزمة الاقتصادية العالمية، الناجمة عن أزمة الكورونا.

وعمليا أبقت الشركتان العالميتان على ذات التدريج الذي منحته في شهر أيار الماضي، وهو ما كان قبل الأزمة. وقالت شركة «أس أند بي» في تقديراتها، إن الاقتصاد الإسرائيلي سيشهد هذا العام انكماشا بنسبة ٥٪، إلا أنه سيحقق نموا في العام المقبل ٢٠٢١ بنسبة ٤,٥٪، وهي نسبة أعلى من تقديرات البنك المركزي الإسرائيلي، التي باتت تتحدث عن احتمال انكماش في العام المقبل بنسبة أقل، أو نمو بنسبة طفيفة. فيما قال قسم الأبحاث في وزارة المالية، في تقرير سابق، إن الاقتصاد الإسرائيلي سيعود إلى مسار النمو الحقيقي ليس قبل العام ٢٠٢٤.

وبحسب تقديرات «أس أند بي» فإن الدين الإجمالي العام سيرتفع حجمه من ٦٠٪ من إجمالي الناتج العام في نهاية ٢٠١٩، إلى نسبة ٧٤,٥٪ في نهاية ٢٠٢٠، وإن الدين العام لن ينخفض في السنوات الثلاث المقبلة، وقد يصل إلى حتى ٧٩٪ من حجم الناتج العام، وهذا ما كان عليه الدين في العقد الأول من سنوات الألفين.

ولكن «أس أند بي» قالت إن الدين العام الإسرائيلي ليس مقلقا للاقتصاد، كون ٨٥٪ منه هو بالعملة المحلية، بالشيكل، ومن مصادر داخلية في إسرائيل، مثل البنوك وشركات استثمار، بمعنى أن الاقتصاد الإسرائيلي لن يكون متعلقا بالعملة الأجنبية وبقروض أجنبية عالية.

ويشكك المحلل الاقتصادي سامي بيرتس، في مقال آخر في صحيفة «ذي ماركر»، بتقديرات شركات التصنيف للاقتصاد الإسرائيلي، وكتب: «حينما أعلن رئيس قسم الميزانيات في وزارة المالية، شاؤول مريدور، عن استقالته في ٣٠ آب الماضي ونشر رسالة شديدة اللهجة ضد سلوك وزير المالية يسرائيل كاتس، ثار الانطباع بأن هذا الحدث يمكن أن يؤدي إلى خفض التصنيف الائتماني لإسرائيل، ليس بسبب استقالة مريدور، بل بسبب مضمون الرسالة الشديد، التي ادعى فيها بأن كاتس يغير معايير الميزانية من أجل خلق مصادر خيالية لغايات توزيع ميزانيات أخرى».

وتابع: «من المشكوك فيه أن تكون شركات التصنيف قد قرأت رسالة مريدور أو تعمقت في ادعاءاته. وقد مر شهران ونصف الشهر على نشر الرسالة. وفي هذه الفترة، استقالت أيضا المديرة العامة لوزارة المالية كيرن تيرنر من منصبها. وكذا أيضا المحاسب العام روني حزقياهو، الذي قدم استقالته ووجه انتقادا للوزير». و«برغم كل ما أعلن، فقد أبقت شركتان التصنيف الائتماني لإسرائيل على حاله. والتقى ممثلو الشركتين مع الموظفين المهنيين الكبار وتوصلوا إلى استنتاج بأنه لا توجد حاجة إلى خفض التصنيف، وتوقعاتهما للمستقبل، رغم أنه لا توجد لإسرائيل ميزانية دولة وأن هناك سلسلة طويلة من الوظائف المهنية الكبيرة شاغرة. نحن قلقون في الواقع من كل ذلك، ولكن في شركات التصنيف يتأثرون بدرجة أقل».

ويقول بيرتس إن «هذا يثير التساؤل حول من هو المخطئ: شركات التصنيف التي ربما لم تفهم كيف تبدو السياسة الإسرائيلية في الأشهر الأخيرة، وإلى أين تأخذ الاقتصاد، أو ربما نحن، المحللون والاقتصاديون المحليون، تؤثر علينا الفوضى المحلية أكثر من غيرنا؟ في نهاية المطاف، التصنيف الائتماني يعكس بالأساس أمرا واحدا: هل توجد للدولة قدرة على الوفاء بالتزاماتها. وبشكل عام، تدهور كبير بالبيانات الكلية مثل زيادة حادة في الدين العام، وضعف الانضباط في الميزانية والركود المطول، هما سبب رئيس لخفض التصنيف الائتماني».

وختم بيرتس «لكن أزمة الكورونا هي حدث عالمي وليست حدثا خاصا بإسرائيل. لذلك فإن شركات التصنيف تبنت مقاربة تشبه مقاربة البنوك والبنوك المركزية».

كلمة في البداية

إسرائيل: علاقة الدولة بالجيش وبالفكر العسكري

أنطوان شلحت

أعاد تأسيس حزب الجنرالات «أزرق أبيض» إلى الأضواء مجدّداً موضوع كون الجيش الإسرائيلي بمنزلة المعهد الأهم لتخريج القيادات السياسية والحزبية، والذي نتناوله في إحدى مواد هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» عبر عرض الوقائع وإضاءة الدلالات التي أحالت إليها، سواء في الماضي أو في الوقت الراهن، وهي دلالات عديدة ليس أبسطها ظاهرة عسكرة الأحزاب أو لهاثها وراء العسكر، بوصفها ظاهرة عابرة لكل الأحزاب بغض النظر عن هويتها الأيديولوجية.

وعادة عندما يتم درس حالة المؤسسة السياسية الإسرائيلية وبشكل خاص مسألة من الذي يسيطر ويحكم في إسرائيل قولاً وعملاً، وهو ما لا يتم في فترات متقاربة، يشير معظم الدارسين إلى عدد من «الشبكات» غير الرسمية، وغير المنتخبة، وتعمل غالباً في الخفاء، باعتبارها تحكم في إسرائيل، ويرتبط بها «زعماء أقوياء» وإلى حد ما يخضعون لسيطرتها أيضاً. ويشير بعضهم إلى أن العضوية في هذه الشبكات (المؤسسات) ليست ثابتة كما أن تركيبتها متغيرة، غير أن أعضاء هذه الشبكات لديهم أجندات من جهة، ولديهم أحياناً مصالح وطرق عمل مشتركة من جهة أخرى، ولديهم قدرة على التأثير في الرأي العام والسياسيين بطبيعة الحال من جهة ثالثة.

ويُشار في مقدمها إلى الشبكة الأمنية، التي تتألف من كبار الضباط العسكريين الحاليين والسابقين، ورؤساء الأجهزة الأمنية السرية والشرطة ومن أرباب عمل في مجالات الأمن. وبرأي أحد أساتذة العلوم السياسية، فإن أعضاء هذه الشبكة هم الذين قرروا ورسموا الخطوات السياسية والعسكرية في الطريق إلى جميع الحروب التي خاضتها إسرائيل وفيما بينها، وهم شاركوا أيضاً في الخطوات السياسية المهمة وفي ما تُسمى «عمليات السلام». بالإضافة إلى ذلك، فإنهم متدخلون على نطاق واسع في ما يحدث حتى في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية ذات الصلة بالمؤسسة الأمنية. وليس سراً أن الكثير من رؤساء الحكومة كانوا أعضاء في هذه الشبكة، ولم يكن هناك دائماً توافق بين هؤلاء وبين الذين يخدمون فعلياً في المؤسسة الأمنية، ولكنهم عملوا في نهاية المطاف بشكل مشترك، كما حدث في مواقف كثيرة لا داعي لتفصيلها.

ولا شك في أن هذا الموضوع يحتاج منّا إلى مزيد من المتابعة في الأعداد المقبلة.

وإلى أن يحين ذلك سنعيد إلى الأذهان مقاربة متميزة طرحها أحد الباحثين الإسرائيليين، المتخصص في العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري، وأكد في سياقها أن إشكالية هذه العلاقة لم تعد كامنة في التشخيص الذي يرى أن إسرائيل هي بمثابة «جيش لديه دولة» التي كانت رائجة لأعوام طويلة، إنما هي ماثلة في وجود فكر عسكري يعتبر أهم وأقوى مما يعبر عنه التنظيم العسكري المتمثل في الجيش. وأكد أنه عندما يكون هناك برنامج عسكري بشأن مشكلة كهذه أو تلك، في سياق العلاقات أو الاتصالات بين إسرائيل والدول المحيطة بها، يجب أن تمتلك في مواجهتها أيضاً بديلاً يقف في صلبه فكر مدني- سياسي لا عسكري، فكر يطوّر القدرة السياسية لإسرائيل على حساب الفكر العسكري، وجزم بأن الفكر السياسيّ- المدنيّ لا يزال ضعيفاً في إسرائيل. والفكر العسكري هو ليس فقط فكر الجيش، ولذا فهذا الفكر العسكري لا يعدّ قوياً ونافذاً لأن الجيش قوي وإنما العكس تماماً، بسبب وجود تلك القوة للفكر العسكري فإن للجيش قوة، وبناء على ذلك يظلّ التحدي الأهم هو كبح جماح هذا الفكر العسكري وليس الجيش.

علينا أن نشير كذلك إلى أن هذه المقاربة بصدد وهن الفكر السياسي- المدنيّ تم طرحها قبل أكثر من عقد من سن «قانون القومية الإسرائيلي» في تموز ٢٠١٨، والذي رسّخ تنكّر إسرائيل لكون مضمون الدولة المدنيّ سابقاً لأي مضمون آخر، في إطار قانون دستوريّ.

سياسة الاغتيالات الإسرائيلية: الأداة الأقل جدوى والأكثر استخداماً!

كتب عصمت منصور:

يعيد التقرير الذي نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» حول اغتيال الرجل الثاني في تنظيم القاعدة (أبو محمد المصري) في طهران، تسليط الضوء من جديد على سياسة الاغتيالات التي انتهجتها إسرائيل على مدى عقود طويلة وبشتى الوسائل ضد مقاتلين وقادة سياسيين وعسكريين عرب وفلسطينيين، ويعيد طرح سؤال جدوى هذه السياسة في محاربة (الإرهاب) ومدى أخلاقيتها وانسجامها مع القانون الدولي، خاصة وأن التقرير أشار إلى أن الموساد الإسرائيلي هو الذي نفذ عملية الاغتيال السرية لصالح الولايات المتحدة، التي سبق أن اعلنت عن مكافأة مادية لكل من يقدم لها معلومات تمكنها من الوصول إلى المصري الذي يتهم «بشنّ هجمات على سفارات أميركية في شرق أفريقيا العام ١٩٩٨، والمدرج اسمه على لائحة الإرهابيّين المطلوبين لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي».

الجدل حول سياسة الاغتيالات بأبعادها المختلفة، ليس جديدا على الساحة الإسرائيلية، فهو وإن خبا لبرهة من الزمن، يعود من جديد مع كل عملية اغتيال جديدة، كما حدث عند اغتيال القيادي في سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي بهاء أبو العطا في العام الماضي في قطاع غزة في ذروة حملة بنيامين نتنياهو الانتخابية وقبل أيام معدودة من الانتخابات، وهو ما أثار شبهة استخدام الاغتيال لأغراض انتخابية، ليثار السؤال مجددا حول الاعتبارات التي تقف خلف اللجوء إلى هذا الأسلوب وجدواه والأطر والدوائر التي يجب أن يمر بها قبل إقراره، بعد أن تبين أن رئيس الحكومة نتنياهو حاول تمرير قرار الاغتيال دون مصادقة الكابينيت، الأمر الذي عارضه بشدة (وأدى إلى تأجيله) المستشار القانوني للحكومة، كما كشف المراسل العسكري للقناة ١٣ ألون بن دافيد في مقالة له في صحيفة «معاريف».

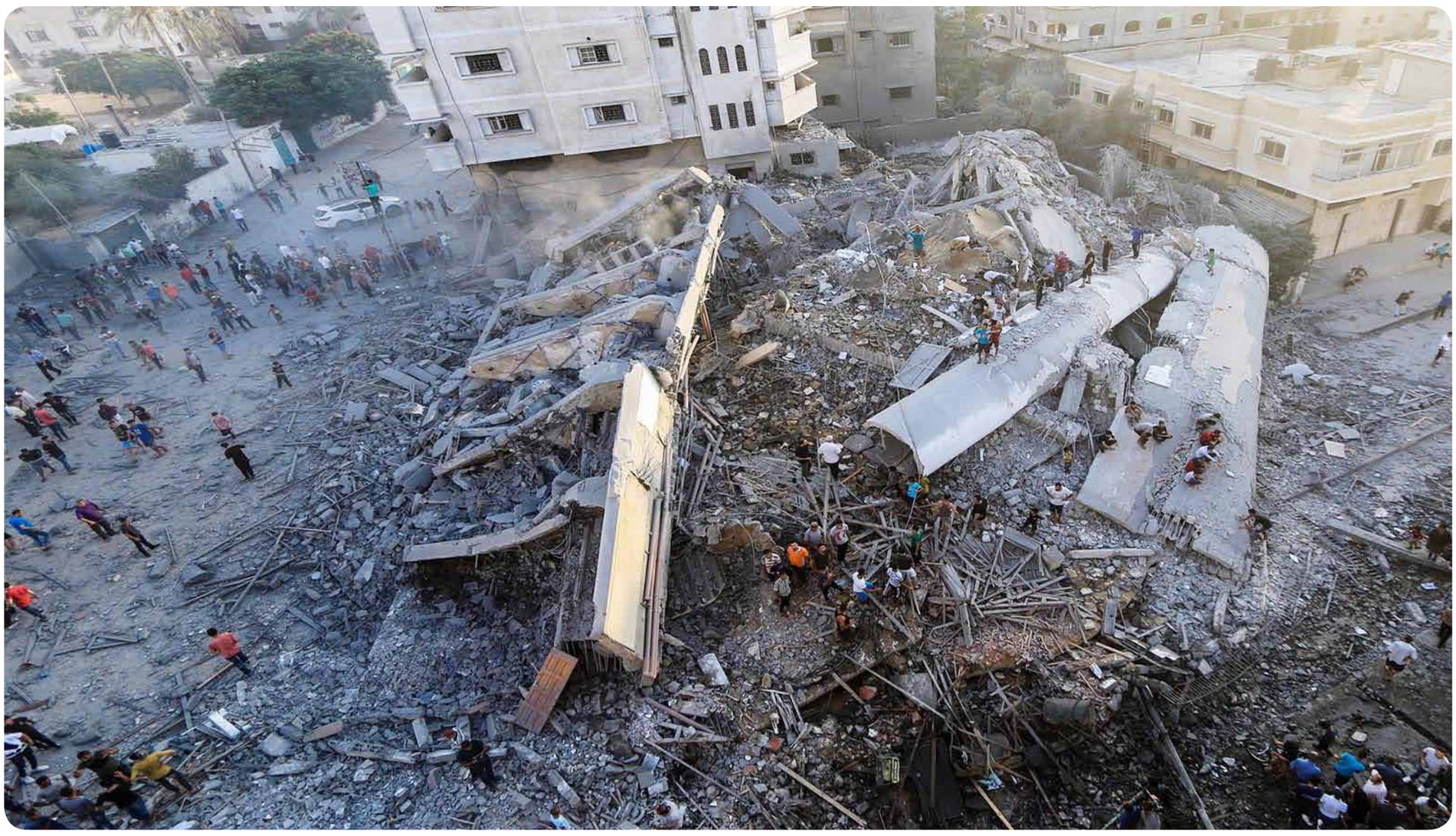

الاغتيالات الإسرائيلية.. من ممارسة سرية إلى سياسة ممنهجة وعلنية.

تعريف الاغتيالات وأهدافها

درجت إسرائيل على استخدام كلمة اغتيال لوصف عملية التصفية الجسدية التي تقوم بها أجهزتها الأمنية ضد قادة ومقاتلين فلسطينيين وعرب تتهمهم بالتورط في نشاط أو عمليات ضدها، وقد بقي هذا الاسم متداولا حتى العام ٢٠٠٠ حيث قدم القاضي في المحكمة العليا إلياكيم روبنشتاين الاسم «الأقل إجحافا» بحق إسرائيل حسب وصفه، وهو إحباط موضعي والذي يوحي بإلحاحية وعدم القدرة على الاستعاضة عن التصفية لمنع عملية وشيكة، ليصبح هذا التعريف (المحايد) هو الاسم المعتمد لدى نائب رئيس الشاباك يوفال ديسكين في ذلك الوقت، والذي يعتبر مهندس هذا الأسلوب في مواجهة الانتفاضة، ليتبناه الإعلام والدوائر الرسمية بشكل حصري وذلك لتحقيق عدة أهداف تمت بلورتها مع الزمن وتطويرها إلى أن تحولت إلى نظرية قائمة بذاتها.

يعتبر الدكتور بنحاس يحزقيلي، وهو رئيس سابق لقسم الأبحاث الاستراتيجية والسياسات في الجيش الإسرائيلي، أن كلمة اغتيال هي «صيغة ملطفة للقتل العمد والإعدام دون محاكمة» وأن الدول تلجأ إلى هذه السياسة ضد جهات تعتبرها (إرهابية) لتحقيق عدة أهداف تتراوح بين أغراض عسكرية بحتة مثل الردع ومنع تنفيذ عملية وشيكة أو ما يوصف إسرائيليا بالقنبلة الموقوتة، وصولا إلى أغراض معنوية مثل رفع معنويات الجمهور والانتقام والرد على عملية موجعة.

يقر يحزقيلي في تلخيصه حول الأهداف من وراء سياسة الاغتيالات، أنها لن تنهي ظاهرة (الإرهاب) وإنما، وفي أحسن الحالات، وعندما يكون هدف الاغتيال شخصية مركزية في شبكة يعتمد وجودها على هذه الشخصية، «إدخالها (الشبكة) في حالة من الفوضى لفترة من الزمن» قبل أن تستعيد عافيتها وربما على نحو أكثر عنفا كما حدث مع اغتيال عباس موسوي، أمين عام حزب الله السابق، الذي خلفه حسن نصر الله والذي «حول الحزب من جماعة صغيرة إلى جيش منظم» كما يصفه ألون بن دافيد، او كما في حالة الدكتور فتحي الشقاقي الذي لم يمنع اغتياله من تحول التنظيم الذي أسسه إلى قوة أكثر تهديدا لأمن إسرائيل.

رغم حضور عنصر العقوبة والانتقام كأحد مبررات اللجوء إلى سياسة الاغتيالات، إلا أن المنظومة الإسرائيلية تفضل التعريفات التي تصور الاغتيال على أنه مجرد أداة تنبع من اعتبارات وقائية ضد حالات استثنائية (تضطر) فيها إلى استخدام قوة قاتلة بشكل موجه ومقصود ضد أشخاص معروفي الهوية بشكل واضح ومسبق.

التعريف أعلاه تعوزه الدقة ولا يغطي مئات حالات الاغتيال التي نفذتها إسرائيل إما بدافع العقوبة أو الانتقام وتدفيع الثمن، إلى جانب المس بمواطنين أبرياء لا علاقة لهم بالقضية وبعائلات وممتلكات من تصفهم بأنهم مطلوبون.

تاريخ الاغتيالات

ارتبطت سياسة الاغتيالات لدى المؤسسة العسكرية والسياسية الإسرائيلية بشعار «يد إسرائيل الطويلة» القادرة على الوصول إلى كل مكان، والتي أدت إلى جعل «المقابر تمتلئ» بالضحايا ممن وصلت إليهم هذه اليد وقادت إلى تصفيتهم في مختلف أرجاء العالم، وفق تعبير ألون بن دافيد.

يمكن التأريخ لسياسة الاغتيالات التي يتم فيها استهداف شخص معين محدد الهوية، يتم اختياره بشكل مسبق بهدف تصفيته بقرار رسمي، بالعام ١٩٧٢ حين قررت رئيسة حكومة إسرائيل غولدا مائير ملاحقة واغتيال منفذي عملية ميونيخ التي نفذتها منظمة أيلول الأسود التابعة لحركة فتح ضد رياضيين إسرائيليين كانوا يشاركون في الأولمبياد في ألمانيا.

قرار مائير حوّل إسرائيل، وفق ألون بين دافيد الذي أعد سلسلة من أربع حلقات عرضها في القناة ١٣، إلى «الدولة الوحيدة في الغرب التي يأمر فيها رئيس الحكومة بإعدام شخص دون أن يعود لأحد أو أن تشرف على قراره لجنة رقابية برلمانية» لتتواصل بعدها عمليات الاغتيال والتصفية وتطال أدباء مثل غسان كنفاني وقادة أمنيين مثل أبو علي حسن سلامة وأمناء عامين مثل الشقاقي وعباس موسوي ومفكرين وقادة سياسيين في أصقاع الأرض المختلفة.

أخذت سياسة الاغتيالات بعدا جديدا أكثر كثافة وتركيزا مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في العام ٢٠٠٠ حيث «تحولت إلى سياسة ممنهجة وعلنية وجزء أساس من الحرب على الإرهاب» وفق معهد الاستراتيجية الصهيونية، والذي أحصى خمسين عملية اغتيال عن بعد عبر استخدام الطائرات والمروحيات في عام واحد (٢٠٠٥) وهو ما يكشف عن الوتيرة الكبيرة التي تم استخدام هذا الأسلوب فيها ضد المقاتلين الفلسطينيين في هذه الموجة التي اعتبرت الأعنف منذ احتلال العام ١٩٦٧ داخل الأراضي المحتلة.

تميزت الاغتيالات في فترة الانتفاضة الثانية ليس بكونها أكثر كثافة، بل بكونها أصبحت بديلا مريحا عن الاعتقال وكمحاولة تقديم المشتبه به إلى المحاكمة، كما أنها طالت عناصر وجهات ميدانية غير مركزية لا يترك غيابها الفردي (بحد ذاتها) أي أثر جدي على الواقع السياسي والأمني، إلا أن استهدافها بشكل مكثف يخلق حالة من الترهيب والردع والانشغال في الحماية الشخصية ومحاولة التخفي بدل المبادرة لتنفيذ أو التخطيط لعمليات جديدة.

كثافة اللجوء إلى سياسة الاغتيالات وتوسيع دائرة ومستوى المستهدفين وردود الفعل العنيفة التي قادت إليها، كما حدث مع اغتيال القيادي في كتائب شهداء الأقصى في طولكرم رائد الكرمي في العام ٢٠٠٢ الذي أدى إلى موجة عمليات تفجير في قلب المدن الإسرائيلية وانضمام حركة فتح للعمليات التفجيرية داخل الخط الأخضر، أثارت جدلا كبيرا في إسرائيل حول قضيتين أساسيتين: جدوى وأخلاقية وقانونية الاغتيالات.

الجدل حول سياسة الاغتيالات: الجدوى

يجزم ألون بن دافيد أن سياسة الاغتيالات «لا تؤدي إلى انتهاء ظاهرة الإرهابيين بل استبدالهم بآخرين فقط» وأنها قد تقود إلى نتائج عكسية وإلى تغذية دوامة الدم والعنف وتوسيعها، كما أنها لا تشكل بديلا عن الوسائل الأخرى، بالإضافة إلى ضررها على صورة إسرائيل أمام الرأي العام العالمي، وتعريض ضباط وقادة إسرائيليين للملاحقة قضائيا في المحاكم الدولية، إن لم يكن بسببها مباشرة فبسبب الأضرار الجانبية التي تنتج عنها والمس بالمدنيين الأبرياء كما حدث في عملية اغتيال القيادي في حركة حماس صلاح شحادة الذي أدت عملية اغتياله بإلقاء قنبلة تزن طنا من طائرة حربية على المبنى المكتظ الذي يقيم فيه إلى مقتل ١٤ مواطنا بريئا، وتقديم دعاوى ضد قائد سلاح الجو دان حالوتس.

نتج عن هذا الجدل بين من يؤيد السياسة ويعارضها وضع معايير لتقييد والحد من استخدامها، نشر موقع (واللا) في العام ٢٠١٩ ملخصها بالتشديد على أن تتم بشكل مدروس وفي حالات استثنائية وبعد استنفاد الوسائل الأخرى وامتلاك معلومات تؤكد أن الهدف المنوي اغتياله سينفذ فعلا عملية وأن اغتياله فقط يمكن أن يوقفها، إلى جانب التأكد من عدم المس بالآخرين.

الدكتورة رونيت مرزن، المستشرقة والمحاضرة في جامعة حيفا، تقول إن «الاعتبارات تتداخل» ولا أحد يمكن أن يضمن أن لا «يدخل عامل الرغبة في الإذلال القومي والانتقام» لدى متخذ القرار الذي لا يمكن إلزامه بهذه المعايير في ظل غياب الرقابة التي يقابلها «ضغط الجمهور» الذي يريد أن يرى نتائج. وتقترح إضافة ثلاثة أسئلة للمعايير السابقة، وأنه فقط في حال الإجابة عليها بشكل إيجابي يمكن اللجوء إلى اغتيال الشخص وهي: هل غياب هذا الشخص سيؤدي إلى إحداث ضرر لا يمكن إصلاحه للمنظومة التي يقودها؟ وهل سيزيد غيابه من فرص التقدم في المسار السياسي؟ والأهم، هل من سيحل مكانه معتدل أكثر منه أم لا؟

إن تجربة السنوات الماضية تثبت ليس فقط أن هذه الأسئلة لم تطرح، بل ان النتائج جاءت عكسية في الكثير من الحالات.

الجدل حول قانونية الاغتيالات

الإدانة الواسعة دوليا لسياسة الاغتيالات وتحديداً في الانتفاضة الثانية، والجدل الإعلامي والسياسي الداخلي الذي رافقها في إسرائيل، دفع اللجنة العامة ضد التعذيب إلى تقديم التماس ضد استخدام الجيش لهذه السياسة بدعوى أنه «وسع استخدامها أكثر من الغاية الأصلية التي حددها لها» وأن اللجوء إلى هذه السياسة، بهذه الكثافة، والتسبب في وقوع ضحايا في صفوف المدنيين يتعارض مع القانون الدولي.

القضية وضعت على طاولة أعلى هيئة قضائية في إسرائيل، هي المحكمة العليا، في ذروة الانتفاضة الثانية في ٢٠٠٢، إلا أنها بقيت تماطل وتتجنب البت في القضية لأربع سنوات متواصلة، وفقط بعد أن هدأت الانتفاضة وتراجعت عمليات الاغتيال، أصدرت قرارها المخيب للآمال، والذي لم يتضمن إدانة واضحة لسياسة الاغتيالات ولا وضع قيود للحد منها، معتبرا أن «من يشارك في تنفيذ عملية إرهابية، يجب أن يأخذ بالاعتبار أنه سيكون عرضة للمس من قبل الجيش».

المحكمة العليا التي ترأس هيئتها التي بتت في القضية رئيسها الأسطوري المعروف بمواقفه الليبرالية أهارون باراك، تعاملت مع الجيش بأكف من حرير، واكتفت بتقديم توصيات عامة تطالبه «بتفضيل الاعتقال والتحقيق مع المتورطين وتقديمهم إلى المحاكمة، وعدم استهدافهم، إذا كان هذا الاستهداف سيؤدي إلى المس بأبرياء قريبين منهم» وتوخي توفر معلومات دقيقة حول الشخص المستهدف والتأكد استخباراتيا أنه متورط بشكل مباشر في عمل «إرهابي»، لا بل إنها فوق ذلك، قدمت تفسيرا للقانون الدولي يشرعن هذه السياسة، عندما حددت أن المقاتل «هدف شرعي» وأن أعضاء المنظمات (الإرهابية) ليسوا مواطنين ولا يلتزمون بقوانين الحرب وبالتالي «لا تنطبق عليهم الحماية الدولية الممنوحة للمواطنين».

إن موقف المحكمة العليا المنحاز للمؤسسة مكن الجيش من امتلاك مظلة لتبرير سياسة الاغتيالات وإقفال الباب حول الجدل القانوني حول شرعيتها ومدى أخلاقيتها، وهو ما عززته الكثير من الدراسات اللاحقة وأبرزها دراسات معهد أبحاث الأمن القومي والذي أعد دراسة في العام ٢٠١٨ اعتبر فيها أن قضية الاغتيالات التي يتم اللجوء اليها في سياق الحرب على (الإرهاب) تجسد التصادم بين قيميتين أساسيتين هما الأمن الشخصي للمواطنين وحقوق الإنسان، وأن ضمان الأمن يبرر اللجوء إلى هذه السياسة التي وصفها الباحث عيدو روزنتسفايغ بأنها الأداة التي «ابتدعتها إسرائيل وتحولت إلى ظاهرة دولية وأداة مركزية في الحرب على الإرهاب على مستوى العالم» وهو الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه من خلال الإحصائية التي قدمها المعهد الذي وجد أن «ثلاث دول غربية متقدمة تستخدم سياسة الاغتيال ما بعد العام ٢٠٠٠».

لا يوجد بحث واحد ولا تجربة تثبت أن سياسة الاغتيالات حققت الردع أو ساهمت في تخفيف حدة العنف، بل على العكس من ذلك تثبت التجربة العملية أن هذه السياسة قادت إلى تأجيج العنف وتوسيع دائرة المنخرطين فيه وتوسيع نطاقه، وأن من تم اغتيالهم شغل مكانهم أشخاص أكثر راديكالية اعتبروا أن مهمتهم الأولى الثأر لقادتهم الذين تمت تصفيتهم.

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

تقرير «مدار» الإستراتيجي2020
المشهد الإسرائيلي 2019
تحرير: هنيدة غانم

الجيش الإسرائيلي كـ«معهد تخريج» القيادات السياسية والمجتمعية!

كتب نهاد أبو غوش:

لطالما حافظ الجيش الإسرائيلي على صورته كأيقونة مقدسة في المجتمع الإسرائيلي، وهي صورة حرص قادة إسرائيل ومؤسسوها، ثم قادتها اللاحقون، وكذا المؤسسات الثقافية والإعلامية، على تعزيزها بما يحفظ للجيش مكانة مرموقة تضعه في قلب الإجماع القومي الصهيوني، بعيدا عن التجاذبات السياسية والحزبية. فقد سخرت لهذا الجيش كل وسائل الدعم والتعزيز من موازنات وتسليح وتطوير، وصلاحيات، ورفد غزير بالموارد البشرية.

وعلى الرغم من العثرات والإخفاقات، وبعض الفضائح ولجان التحقيق، تمكّنت المؤسسة العسكرية – الأمنية من الحفاظ على سمعتها كمؤسسة مهنية محترفة، تخضع للقانون ولقرارات المستوى السياسي. وهكذا ظل الجيش وقادته، وخصوصية عالمه وأسراره، بعيدا عن أهواء السياسة وألاعيب السياسيين، وظل كذلك باستثناءات قليلة، فوق التباينات السياسية والحزبية، وفي منأى عن النقد، وخارج دائرة الجدل الإعلامي والشعبي.

من الطبيعي أن يتمتع جيش كهذا، في دولة ما تكاد تخرج من حرب حتى تدخل في أخرى أو تستعد لها، بمكانة مميزة. وأن تنظم فيه القصائد وتكتب القصص وتنتج الأفلام السينمائية عن البطولة، وينظر إليه باعتباره درع البلاد الحامي، لا بل كان وما يزال المعهد الرئيس الذي يتخرج منه قادة إسرائيل، ولا يقتصر الأمر على قادة الدولة من وزراء ونواب وسفراء، بل يمتد الأمر ليشمل قادة المجتمع وشركات القطاع الخاص.

تأسس الجيش الإسرائيلي رسميا بقرار رئيس الحكومة ووزير الدفاع الأول دافيد بن غوريون بعد أيام قليلة من إعلان قيام دولة إسرائيل، وتحديدا في ٢٦ أيار ١٩٤٨، وذلك بدمج وتوحيد العمود الفقري للجيش (منظمة الهاغاناه) بميليشيات أخرى سبق للبريطانيين أن صنفوها كمنظمات إرهابية مثل منظمتي إيتسل وشتيرن، والحقيقة أن الذي اختلف في هذا التاريخ المشار إليه هو التسمية، بينما الجيش الإسرائيلي موجود فعليا قبل إعلان قيام الدولة بوقت طويل، بل كانت له اليد الطولى في تأسيس الدولة إلى جانب عدد من المؤسسات المدنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

في قلب الدولة والمجتمع

وتكريسا للدور المركزي الذي يلعبه الجيش الإسرائيلي في الحياة العامة للدولة والمجتمع، خصص قانون أساس للجيش، مع أن إقراره بهذه الصفة الدستورية تأخر حتى العام ١٩٧٦، حيث أقر خلال الكنيست الثامن. وينصّ القانون على أن « جيش الدفاع الإسرائيلي هو جيش الدولة، ويأتمر بأمر الحكومة»، ويخضع لمسؤولية وإشراف الحكومة ممثلة بوزير الدفاع، كما يُعتبَر رئيس هيئة الأركان العامّة المستوى القيادي الأعلى في الجيش. كما يحدد القانون آلية اختيار رئيس الأركان ونظام الخدمة العسكرية، ويحظر قيام أي قوة مسلحة خارج إطار الجيش [١].

هذه المكانة المركزية لها استحقاقاتها ونتائجها، إذ يشير موقع Israel Defense ، في تقرير له نشر في العشرين من كانون الثاني ٢٠٢٠ ، إلى أن ميزانية الأمن الإجمالية في إسرائيل، بما في ذلك المساعدات الخارجية العسكرية، بلغت سنويا مئة مليار شيكل خلال العامين الماضيين، ويشمل ذلك الأجور والرواتب ومصاريف التدريب والتشغيل، ورغم ذلك، لا يتوقف قادة الجيش عن المطالبة بزيادة الموازنات بما لا يقل عن ثلاثة مليارات إضافية سنويا، وهو مطلب دائما ويكون موضع تفهم مسؤولي وزارة المالية طالما أن الاقتصاد الإسرائيلي يتحسن ومجمل الناتج القومي يرتفع باطراد [٢] .

تطور عالم الإعلام والاتصال، وانكشاف الكثير عن حياة الجيش الداخلية وطريقة إدارة الأمور فيه، فتحت شهية وسائل الإعلام، وبعض المؤسسات والهيئات الحقوقية المعنية بنزاهة الحكم، على التطاول على بقرة إسرائيل المقدسة، وتوجيه مزيد من الانتقادات للجيش وقيادته، سواء بسبب تمادي قادة الجيش في إبداء رأيهم ومحاولة فرض ما يريدون من دون وجه حق. فالكاتبة كارولين غليك تتهم الجنرالات بـ«الازدواجية الأخلاقية والعمى الاستراتيجي» بسبب موقفهم من الصفقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تشمل بيع هذه الدولة العربية دفعة من طائرات إف. ٣٥ مقابل التطبيع مع إسرائيل، وتقول الكاتبة أن هؤلاء القادة غير قادرين على «تصور نشوب السلام» [٣].

بل تذهب افتتاحية «هآرتس» بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٩ إلى أبعد من ذلك بكثير فتتهم قادة الجيش بالتواطؤ والتزوير وتلفيق الأدلة، لدى محاولتهم تبرير قصورهم، وذلك في معرض حديث الصحيفة عن وفاة العريف أفيتار يوسفي غرقا بتاريخ ٧ كانون الثاني ٢٠١٩، في عنوان حمل بحد ذاته انتقادا لاذعا للجيش «جيش الدفاع للقادة» حيث ينهمك كبار الضباط في الاهتمام بشؤونهم الشخصية، وترقياتهم وامتيازاتهم بينما يتعرض صغار الجنود للموت نتيجة الإهمال والتسيب [٤].

من «يمينا» حتى «ميرتس»

ما أن تقترب مدة ولاية رئيس الأركان من نهايتها، أو يستعد أعضاء هيئة الأركان من قادة المناطق والأسلحة والأذرع الأمنية والشرطة لإنهاء خدماتهم العسكرية، حتى تبدأ التكهنات والمراهنات على أي الخيارات السياسية والحزبية سينتقي هذا القائد أو ذاك. وتتسع مروحة الأحزاب السياسية التي تفتح ذراعيها لاستيعاب القادة العسكريين لتشمل كل الأحزاب الإسرائيلية تقريبا، فباستثناء الأحزاب الدينية والعرب، ترحب جميع الأحزاب الإسرائيلية الصهيونية من «يمينا» في أقصى اليمين المتطرف، وحتى ميرتس اليسارية التي ضمت في تشكيلتها القيادية الأخيرة الجنرال يائير جولان، نائب رئيس هيئة الأركان الأسبق، بانضمام كبار الضباط والجنرالات إليها، حتى بات وجود ضابط لامع مميز في التشكيلة القيادية الأولى أمرا لازما لكل حزب يريد إقناع الجمهور أن لديه حلولا عسكرية وأمنية لمشكلات البلاد والمخاطر التي تحدق بها.

ولا يقتصر الأمر على اتساع الصفوف الأولى للأحزاب لاستيعاب الجنرالات، بل يجد بعضهم، ولمجرد خلع بزاتهم العسكرية، أن الطريق سالكة بسهولة لكي يمضوا ويصعدوا بثبات نحو أعلى مواقع المسؤولية كما حصل مع إسحق رابين ثم مع إيهود باراك، مع فترة تهيئة قصيرة لا بد منها للاعتياد على الحياة السياسية فعين رابين سفيرا في واشنطن أولا ثم وزيرا للعمل، وكذلك عين باراك وزيرا للداخلية ثم للخارجية ومنها لرئاسة حزب العمل والحكومة لاحقاً.

المطلوب جنرال!

تبلغ المفارقة ذروتها، حين تتأزم البلاد، وتعجز الأطر السياسية القائمة عن الإتيان بحلول ناجعة، كما حصل وما زال يحصل خلال العامين الأخيرين، فحين بدا أن حزب العمل، الممثل التاريخي لليسار الصهيوني الإسرائيلي، آيل للاضمحلال والاندثار، اتجهت الأنظار صوب تشكيل سياسي جديد قادر على تحدي بنيامين نتنياهو ووضع حد لحكمه، فكان أن تشكل حزب الجنرالات، «أزرق أبيض»، والذي ضم ثلاثة رؤساء أركان سابقين هم بيني غانتس وغابي أشكنازي وموشيه يعلون، إلى جانب عدد من الجنرالات الآخرين وقادة الشرطة وجهازي الشاباك والموساد، الذين ائتلفوا مع حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد، المدجج هو الآخر بعدد من القادة العسكريين والأمنيين، ونجح الائتلاف في أن يشكل قوة جدية تمكنت من تحدي نتنياهو وتجاوزه أحيانا خلال الدورات الانتخابية الثلاث التي جرت في أشهر نيسان ٢٠١٩، وأيلول ٢٠١٩، وآذار ٢٠٢٠.

ومع فشل الرهانات على حزب الجنرالات وقائده غانتس، والتحاقه بنتنياهو وحكومته، تتجدد الرهانات الآن مع جنرال آخر هو رئيس الأركان السابق غادي أيزنكوت، الذي تنهال عليه الدعوات لقيادة معارضي نتنياهو، وتشكيل جبهة يسار وسط عريضة، أو حزب يهودي عربي جدي. ويبدو أن الناخب الإسرائيلي لم يبد اهتماما كبيرا إزاء مواقف هؤلاء الجنرالات، لو كانت لهم مواقف، من المواضيع الشائكة التي تواجه الدولة والمجتمع كقضايا الخصخصة، واتساع الفوارق في الدخل ومستويات المعيشة، أو علاقة الدين والدولة، والحقوق المدنية ومكانة المرأة، كل ذلك لا يهم، يكفي إبراز السجل العسكري للجنرال المرصع بالأوسمة والمعارك التي خاضها، ثم حملة سريعة للعلاقات العامة، حتى يغدو قائدا لدولة إسرائيل.

ومن اللافت أن الجنرالات اللامعين في الحرب والأمن، لا يظهرون مواهب استثنائية في السياسة والعمل الحزبي، وما حصل مع غانتس وشركاه، سبقته نماذج أكثر بؤسا كما جرى مع الجنرال ووزير الدفاع السابق إسحق مردخاي الذي جاء إلى عالم السياسة كنجم واعد، وسرعان ما انتهت حياته السياسية بالعار وبفضيحة جنسية مشينة.

وربما كان إيهود باراك من أكثر الضباط تألقا ونجومية في تاريخ الجيش الإسرائيلي، فلا تكاد تذكر عملية خاصة لهذا الجيش إلا ويرد اسم باراك فيها، كعملية عنتيبي في أوغندا، وعملية اغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة في بيروت (عملية فردان)، لكن مسيرة باراك السياسة تبدو خائبة قياسا بمسيرته العسكرية، فهو لم يكمل ولاية كاملة في رئاسة الحكومة، وانشق عن حزبه العمل لينشئ حزبا جديدا (استقلال) ما لبث هو الآخر أن انطفأ، وانتهى به المطاف إلى تجربة فاشلة بتأسيس تحالف «المعسكر الديمقراطي» في انتخابات الكنيست ٢٢.

في السياسة والمجتمع والاقتصاد

ينص القانون على تحديد فترة ولاية رئيس الأركان لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لعام واحد أو عامين في الحد الأقصى، وتعاقب على موقع رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي حتى الآن ثلاثة وعشرون جنرالا، من يعقوب دوري، رئيس الأركان الأول الذي كانت فترة خدمته أقل من سنة، حتى الرئيس الحالي أفيف كوخافي. أحدهم، إسحق حوفي، شغل المنصب بشكل مؤقت لثلاثة عشر يوما فقط، واثنان من رؤساء الأركان هؤلاء هما إسحق رابين وإيهود باراك شقا طريقيهما حتى مكتب رئيس الحكومة، تسعة آخرون تسلموا مناصب نيابية ووزارية بما في ذلك موقع نائب رئيس الحكومة ووزارتي الخارجية والدفاع، وحتى من لم يرغب في الانضمام لعالم السياسة، سواء بسبب رغبة شخصية أو بسبب فضيحة ما، فإنه يجد الطريق معبدا لتولي أرفع المناصب في المجتمع والاقتصاد كما جرى مع حوفي المذكور الذي تولى مسؤولية إدارة شركة الكهرباء، أو دان شومرون الذي تولى إدارة الصناعات العسكرية الإسرائيلية، ودان حالوتس الذي خرج قبل الموعد الرسمي لنهاية خدمته، مع فضائح تتصل ببيع أسهمه قبل الحرب على لبنان، وانتقل لإدارة أكبر شركة كهرباء في إسرائيل.

ولا يقتصر الأمر بالطبع على رؤساء الأركان، فالأبواب الواسعة، السياسية والاقتصادية، وحتى الثقافية والإعلامية، مفتوحة أمام كل الجنرالات، فرئيس جهاز الشاباك السابق يعقوب بيري وجد طريقه بسهولة إلى قمة كبريات شركات الاتصال، ولا شك أن إنهاء الخدمة العسكرية في عمر صغير نسبيا، أي أواخر الأربعينات ومطلع الخمسينات، والتداخل الكبير الحاصل بين فروع الصناعات العسكرية والتقنية الحديثة من جهة، وأجهزة الجيش والأمن من الجهة الأخرى، فضلا عما يتيحه الجيش لضباطه من فرص تعليم وإجازات دراسية، حتى أثناء الخدمة العسكرية، يساعد كبار ضباط الجيش والأجهزة الأمنية على أن ينتقلوا بسهولة من وظائفهم الأمنية والعسكرية، إلى مناصب قيادية إدارية وفنية في المجتمع كرئاسة البلديات والأندية، والقطاع الخاص.

كما أن الامتيازات التي يتمتع بها كبار الضباط، سواء من حيث ارتفاع معدلات رواتبهم الشهرية [يصل راتب رئيس هيئة الأركان إلى نحو مائة ألف شيكل شهريا، وراتب المفوض العام للشرطة أو رئاسة جهاز أمني إلى نحو ٩٢ ألف شيكل، بينما يصل راتب الضابط العادي برتبة لواء إلى نحو ٦٨ ألف شيكل، ولذلك من الطبيعي أن يحصل ضابط كهذا في نهاية خدمته على تعويض بملايين الشواكل [٥] ، فإذا أضفنا إلى ذلك العلاقات التي بناها الضباط والخبرات التي راكموها، وعالم الأسرار والمعلومات التي اطلعوا عليها، يصبح بمقدورهم بكل سهولة أن يدخلوا إلى عالم المال والأعمال سواء كمستثمرين أو كمستشارين برواتب مجزية، وكثير من الشركات الأمنية وشركات تسويق السلاح تجد ضالتها في الضباط المتقاعدين الذين يمكنهم أن يجوبوا العالم عارضين خبراتهم وخدمات الشركات التي باتوا يمثلونها.

ولا يخلو الأمر من انتقادات حادة توجه لقيادة الجيش وكبار ضباطه نتيجة ما يسميه البعض الهدر المالي، وتحديدا بسبب دفع رواتب عالية جدا من دون أن يفعلوا شيئا كما تورد صحيفة «يسرائيل هيوم» في تقريرها الاستقصائي بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٣.

وتشير دراسة نشرها موقع «هيستوريا» العبري بتاريخ ٣١ تموز ٢٠٢٠ إلى وجود شبكات غير رسمية لكبار الضباط السابقين، ترعى مصالحهم، وتنسق مواقفهم، وتضغط باسمهم على مراكز القرار المختلفة، وتعبر هذه الشبكة/ أو الشبكات عن نفسها وعن نفوذها، وعن رغبتها في التأثير على القرارات في المحطات السياسية المفصلية، ويشير الموقع إلى أن أفراد هذه الشبكة يكتسبون نفوذاً في مجالات السياسة والتعليم والإعلام والاقتصاد والأعمال، وبحسب مصادر عديدة، يساند أعضاء هذه الشبكة بعضهم بعضا، وقد ساهم الضغط الذي مارسه أعضاء هذه الشبكة من كبار ضباط الشرطة السابقين في منع تعيين الضابط غال هيرش مفتشا عاما للشرطة. ولا يوفر هؤلاء الضباط فرصة التعبير عن رأيهم السياسي بوضوح فيوقعون العرائض، ويصدرون مواقف تنم عن خبرتهم في المجالات الأمنية والسياسية، مثلما فعل عشرات الضباط السابقين في العريضة التي تحذر من الضم، ورد عليهم عشرات آخرون بعريضة مماثلة تدعو للتسريع في عملية الضم. وهناك شبكة علنية ورسمية معروفة، وتسمى «قادة من أجل أمن إسرائيل» يترأسها الجنرال في الاحتياط، الوزير العمالي السابق متان فلنائي، والتي رأى رئيسها أن تأجيل عملية الضم يمثل فرصة حقيقية للتراجع عن هذه العملية نهائيا، وإنقاذ حل الدولتين، محذرا من الانزلاق إلى حل الدولة الواحدة للحفاظ على ما أسماه «المشروع الصهيوني» [٦].

الحروب الكثيرة التي خاضتها دولة إسرائيل، ولجان التحقيق التي يقارب عددها عدد الحروب والإخفاقات، مكنت من النفاذ عبر أسوار التكتم الحديدية التي تحيط بهذا الجيش وبالتالي معرفة بعض أسراره، وقد فرضت هذه الإخفاقات والتحقيق فيها أكثر من مرة ضرورات مهمة «ترميم صورة الجيش» سواء لدى الخارج لتأكيد صورة القوة الرادعة، أو للداخل باستعادة ثقة الجمهور الإسرائيلي الذي يثق أن قوة الجيش الإسرائيلي هي التي ستجلب السلام، وأن قوة إسرائيل العسكرية هي التي ستمكنها من فرض ما تريد على الأطراف العربية [٧].

الحقل السياسي الإسرائيلي: عسكرة عميقة.

هوامش:

١. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بالعربية mfa.gov.il.
٢. موقع Israeldefense ٢٠٢٠/١/٢٠.
٣. كارولين غليك، صحيفة يسرائيل هيوم ٢٠٢٠/١٠/٢٨.
٤. هآرتس، افتتاحية الصحيفة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٩.
٥. صحيفة ذا ماركر The marker عن نشرة وزارة المالية الإسرائيلية.
٦. متان فلنائي، مقال في معريف ٢٠٢٠/٩/١٠.
٧. تقرير مدار الاستراتيجي الصادر عام ٢٠٠٨، وفيه تلخيص لنتائج أعمال لجنة فينوغراد عن التقصير والإخفاقات في حرب تموز ٢٠٠٦ على لبنان.

الآن في الأسواق
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »
«إمّا نحن وإمّا هم»
معركة القسطل:
الساعات الأربع والعشرون الحاسمة
ترجمة: سليم سلامة

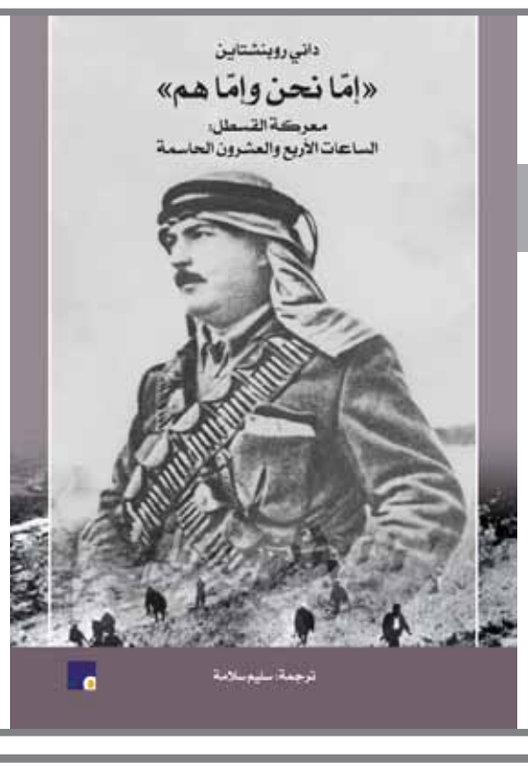

تظاهرة نسائية باللد احتجاجا على قتل النساء في العام ٢٠١٦.

في «سياسات الإتاحة» لقتل النساء الفلسطينيات: قراءة في أدوار الدولة والشرطة والمجتمع!

كتب محمد قعدان:

تتواصل مظاهر الجريمة والعُنف ضدّ النساء في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، وكان آخرها حادثةِ الأسبوع الماضي، التي أدت إلى مقتلِ وفاء عباهرة في بلدةِ عرّابة (الجليل)، فيما يشبه الإعدام الميدانيّ حيثُ قام المجرم زوجها السابق بطعنِها في الشارع بعد أن صدمَ سيّارتها.

وسبقت هذهِ الحادثة جرائم قتل أدت إلى مقتل ١٥ امرأة في العام ٢٠٢٠.

ويشهدُ المجتمع الفلسطينيّ في الداخل تصاعداً في العُنف والجريمة، ونحدّد بدايةً أنه في هذهِ الظاهرة المتصاعدة نرى جانبين متمايزين نظرياً، إلا أنهما متداخلان داخلِ البنيةِ الاستعماريّة الاستيطانيّة العنيفة المتجسدّة في دولة إسرائيل. الجانب الأوّل، بروز منظمّات إجراميّة في الداخل على أساسِ عائلات، تُدير عمليّات قتل، وأعمال عُنف من حرقِ السيّارات إلى إطلاق الرصاص للترويع على البيتَ أو مكانِ العمل وما إلى ذلك، كجُزء من بنيةٍ لصنعِ الأموال، وتحويلها بالتالي إلى «حرفةٍ» أمام الشبابِ الفقير في الداخل. والجانب الثاني، الذي سأتحدّث عنه أساساً في هذهِ المقالة، هو العُنف والقتل الموجّه ضدّ النساء، في المجتمعِ الفلسطينيّ في الداخل. وأشير إلى أن التداخل، الذي تحفّزه البنيةِ الاستعماريّة الاستيطانيّة، متعلّق أولاً بالسلاحِ الذي توفّره المنظمّات الإجراميّة في عدّة جرائم قتل ضدّ النساء، وثانياً بالهيراركيّات الاجتماعيّة، التي تقوم على أساسها جرائم القتل ضدّ النساء، وتعزّز بالتالي أنماطاً جديدة من العنف، وثقافةً تسهّل الانخراط في منظمّات إجراميّة، وحمل السلاح، كجُزء من «الرجولة».

سأحاول في هذا المقالة تبيان وعرض تقرير حول دور الشرطة، المنوط عليها القيام بهِ، ولماذا فشلت وما زالت تفشل، في كلّ جريمة جديدة. وأيضاً سأحاول تأطير علاقة الدولة والمجتمع في هذا الجانب من العُنف والجريمة [الموجّهان ضدّ النساء]، وإنتاج أنماط وعي «تتصالح» مع قتلِ النساء في أوساط المجتمع الفلسطينيّ في الداخل بناء على بحث سبق أن أعدتهُ الباحثة سهاد ظاهر- ناشف بالتعاون مع جمعيّتي «كيان» و«بلدنا». وختاماً سأحاول تقديم تأطير نظريّ عبر أطروحة البروفسورة نادرة شلهوب- كيفوركيّان لتفكيك وفهم «سياسة قتلِ النساء في سياقاتِ كولونياليّة» (The Politics of Killing Women in Colonized Contexts) في مقالة كتبتها بالمشاركة مع سهاد ظاهر- ناشف، مما يبيّن أن العنف ضدّ النساء هو عبارة عن «سياسة إتاحة» للمُجرم بأن يقوم بدورهِ.

الشرطة تتواطأ أم تنأى بنفسها؟

نشر «مركز البحوث والمعلومات» التابع للكنيست، في العام ٢٠١٧، تقريراً حول قتل النساء، وأشار إلى عدّة نقاط متعلّقة بالقاتِل، والشرطة: أولاً، الشرطة كانت على علم بما يقارب نصف الحالات في العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، مما يعني أن المرأة توجّهت أو قدّمت شكوى للشرطة. وهذهِ النسبة متكرّرة حتى العام الحالي، وربما تزداد، إلى أن يصدر تقرير إحصائي آخر.

ومن المهمّ هنا اعتبار أن الشرطة هي جزء من المشهد العنيف، فيما يتعلّق بالداخل الفلسطينيّ. بمعنى أن عدم الإسراع إلى مكالمة الشرطة، بسبب العنصريّة والعنف ضدّ المرأة والبيت والأبناء وفق ظروفٍ متباينة لكلّ بلدة وعائلة، يفسّر جزءاً من عدم الاعتماد على الشرطة من جهةِ النساء. على سبيل المثال، أجرت وفاء عباهرة مكالمة هاتفيّة مع الشرطة، قبل قتلِها، وطلبت الحماية، وردّ الشرطيّ «لا تعلميني شُغلي»!، وسبقَ ذلك طلب إعفاء من حضورِ المحكمةِ الشرعيّة، بسبب التهديد على حياتها، ورفضَ القاضي طلبها. وتعبّر هذهِ الحادثة بشموليّتها وتفاصيلها التي نُشرت عن القصّة كاملةً فيما يتعلق بتواطؤ الشرطة والمحكمة الشرعيّة والمُجرم الفرد (غالباً الزوج أو أحد أفراد العائلة)، كما جاء في التقرير مع الجريمة ضدّ وفاء. ويمكن الافتراض بأن هناك نساء أخريات مررن بالتجربة نفسها.

وأضاف التقرير أن الجريمة ضدّ النساء العربيّات تزيد، بشكلٍ ثابت، من نسبةِ قتل النساء في إسرائيل عموماً، فمثلاً بينَ عاميّ ٢٠١٣ و٢٠١٤ وصلت النسبة إلى ٢٠٪، وأصبحت في العامين التاليين أكثر من ٤٠٪. مما يعني أن عوامل الجريمة تزداد حدّةً وتأثيراً على العلاقات القائمة؛ بينَ الذكور والإناث من جهةٍ، وأجهزة الدولة والمجتمع الفلسطينيّ من جهةٍ أخرى. ويذكر التقرير أنه غالباً الزوج هو المُجرم أو أحد أفراد العائلة.

وأوضح التقرير أن الشرطة، فيما يتعلّق بقضيّة قتل النساء، غير معنيّة ببذلِ جهد سواء للحماية، ومنعِ القتل، أو تقديم لوائح اتهام وتقديم عقاب ملائم للحدّ من الارتفاع في قتل النساء، لافتاً إلى أنه في العقدِ الأخير فقط، وفي أكثر من ٧٠٪، من حوادث القتل، لم تقدّم الشرطة لوائح اتهام عموماً. بذلك هي لا تحاول الحدّ من هذهِ الممارسات، أو فرضِ نفوذها على المجرمين، بل على العكس، في أحيان كثيرة تُتيح، وكأنها لا تُمانع أو تتوقعها كجُزء من ممارسات طبيعيّة لـ«الوسط العربي».

وهذا ما أشارَ إليهِ بحث أعدتهُ الباحثة سهاد ظاهر- ناشف، أصدرتهُ «جمعيّة كيان» بمُشاركة «جمعيّة بلدنا» في العام ٢٠١٤، وذكر أن البنية الإسرائيليّة قامت بتحويل الجريمة ضدّ النساء، القتل، إلى ممارسة ثقافيّة، مسوّغين بالتالي على مدار سنوات القتل على أنه أمر طبيعيّ في هذا المجتمع عبر التشديد على «خلفيّة الشرف» في هذهِ الجرائم. وأضافت أن مصطلح «قتل على خلفيّة الشرف» فيهِ أبعاد سياسيّة واجتماعيّة وعلاقات قوّة، والكثافة التي استخدم بها من قبل الإعلام الإسرائيلي والمؤسسات الأكاديميّة والتربويّة ثمّ السياسيّة والسلطات الأمنيّة عموماً، ترمي «إلى التحرّر من المسؤوليّة تجاه النساء المهدّدات بالقتل أو اللائي قُتلن؛ لفرضِ تفكيك المجتمع وتفتيتهِ؛ فإضعافهِ وإبعاده عن الهمّ الوطنيّ». يتبيّن في إثر ذلك أن جهاز الشرطة بدورهِ يتأسس على مثل هذهِ النمطيّات العنصريّة إزاء المجتمع الفلسطينيّ، أو النساء خصوصاً، تسويغاً للجريمة، ولفتت إلى أن هذا التسويغ هو ليسَ بأثر رجعيّ فقط، وهُنا يتضح مدى عُمق المشكلة. وشدّدت على أن هذهِ الأصناف الخطابيّة التي تُحفّزها البنيةِ الاستعماريّة، هي التي تخلق وتُنتج أدواراً وتموضعاً فلسطينياً داخلها، وساهمت بذلك في فرض «الحقيقة» بأن الرجل العربيّ هو عنيف بطبيعتهِ، والمرأة العربيّة هي ضحيّة بطبيعتها. بالتالي فهذا الوعي يكرّس أدواراً غير فاعلة لمعالجةِ هذهِ القضيّة أو تكريس عدم التحرّك في سبيل المعالجة، والاعتماد فقط على أجهزةِ الشرطة، أو انتظارها.

موقف المجتمع والشبيبة من قتل النساء

عرضَ البحث ذاتهِ توثيقاً جدياً ومهنياً لمواقف المجتمع والشبيبة خصوصاً إزاء ممارسات القتل والعنف ضدّ النساء وأسبابهِ. وفي ظلّ تغلغل وهيمنة أنماط وعي استشراقيّة وذكوريّة وأدوار حددتها البنية الاستعماريّة للرجال والنساء، حاول البحث توضيح والكشف عن هذا التغلغل، وعلاقتهِ بفاعليّة ونشاط المجتمع ضدّ هذهِ الممارسات؛ ويُقصد بذلك تحديداً الجمعيّات والحركات النسويّة.

ومن الأسئلة التي طرحها البحث: ١) ما مواقف الشبيبة الفلسطينيّة من قتل النساء في المجتمع؟ ٢) ما العلاقة بينَ انكشاف الشبيبة والمشاركة في نشاط لمناهضةِ قتل النساء وبين الموقف من قتلِ النساء؟ ٣) ما العلاقة بين موقف الشبيبة من قتل النساء وموقفهم/ن من سلوك امرأة في عائلاتهم/ن القريبة؟ ٤) ماذا يعني مصطلح «شرف العائلة» للشبيبة في المجتمع الفلسطيني؟ وغيرها من الأسئلة. وتم توزيع ما يقارب ٤٠٠ استمارة على شبيبة تتراوح أعمارهم بينَ ١٤-١٩ عاماً من تسع بلدات؛ المغار، وعرابة، ودالية الكرمل، وأم الفحم، والطيبة، والطيرة، وباقة الغربيّة، وكفر قاسم، واللد. ولم يقتصر البحث فقط على المنهج الكميّ، إنما أيضاً تخلّل مقابلات مع ناشطين وناشطات نسويّة وجمعيّات وحركات.

وأظهر البحث، فيما يخصّ ممارسات قتلِ النساء، موافقة حتميّة تصل إلى ما يقارب ٢٣٪، وموافقة جُزئيّة تبرّر ممارسات قتل النساء في بعضِ الأحيان، تصل إلى ١٧,٥٪، مما يبيّن تغلغل «شرعيّة ثقافيّة» لهذهِ الممارسات وخاصّة في الإجابة عن سؤال «هل المرأة هي السبب وراء قتلها؟»، حيث نجدّ غالبيّة أكثر من ٥٦٪ ترى أن المرأة هي السبب (بينَ الموافقة التامّة والموافقة الجزئيّة)، مرتبطة فيما وصفتهُ الباحثة بأنه تحويل ممارسة القتل إلى «ممارسة ثقافيّة» تخصّ المجتمع الفلسطينيّ في الداخل أو المجتمعات العربيّة عموماً. وفي خصوص ذلك، نجد أن أكثر من ٦٣٪ يوافقون على أن الحلّ لمنعِ المرأة من «سلوك يتنافى مع المجتمع» هو من خلال التعنيف والقتل للمرأة، وهذا يوضّح النفوذ والشرعيّة لهذهِ الممارسات. وتشير الباحثة إلى أن هناك علاقة بينَ عدم الانكشاف على نشاطات وفعاليّات ذات مضامين نسويّة، الذي وصل إلى نسبة ٥٧٪، مقابل التأييد لممارسات قتل النساء، وقوّة الأنماط الثقافيّة الذكوريّة. والملفت للنظر أن نسبةً واسعة من الإناث الفلسطينيات، ما يقارب الـ٤٧٪، تؤيد قتل النساء على خلفيّة «شرف العائلة»، حيث أن ضحيّة هذهِ الممارسات تتحوّل إلى «جانيةٍ على ذاتها».

«إتاحة قتل النساء» والاستعمار

قبل أن أبدأ الحديث حول تأطير العلاقة بينَ ممارسات قتل النساء في فلسطين، والبنيةِ الاستعماريّة الإسرائيليّة، أودّ أن ألفت إلى مثال في أفريقيا- في كينيا- تحت الاستعمار البريطاني في بداية القرن العشرين، وتحديداً في فترة العشرينيّات والثلاثينيات، حيث كانت تُقتل النساء الأصلانيّات، إعداماً، تحت بصر القُضاة البيض. لماذا؟ تجيبنا الباحثة ستايسي هايد، في بحثها المنشور عن جامعة إكستر في العام ٢٠٠٧ (Deadlier than the Male? : Women and the Death Penalty in Colonial Kenya and Nyasaland) أنّ «تصرفات هؤلاء النساء تمثل تهديداً خطيراً للهيراركيّات الاجتماعيّة والأنظمة الأبوية الراسخة، وخصوصاً في فترةٍ تشهد تغيّرات سريعة وواسعة النطاق في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين»، ونقلت هذهِ الإجابة تلخيصاً لما تحدّث عنهُ بعض الأفارقة الذكور في تلك الفترة وما بعدها. وأعتقد أن الدور المُباشر في قتل النساء الذي أدتهُ المنظومة القانونيّة البريطانيّة في كينيا، يبيّن أهميّة ضمان ثبات هيراركيّات جندريّة، للحفاظ على المنظومةِ الاستعماريّة عموماً.

في سياق بحث الاستعمار تحاول الباحثتان نادرة شلهوب- كيفوركيّان وسهاد ظاهر- ناشف تأطير هذهِ الممارسات، وتعريف دورِ المنظومة القانونيّة والأمنيّة الإسرائيليّة في تثبيت هذهِ الهيراركيّات وضمان إعادة إنتاجها.

ويتضح ذلك من خلالِ جانبين:

أولاً، ترى الباحثتان أن «طريقة عمل الشرطة، تتأسس على تمكين الأنظمة الأبوية القائمة»، وهذا يعني أن الشرطة والجهاز القانوني والأمني تمكّن، أي تضفي الشرعيّة على هذهِ الأنظمة الأبويّة بما تخللته من عائلات وحمائل في فلسطين عموماً، والداخل ٤٨، خصوصاً. على سبيل المثال حينما تتجّه نساء إلى الشرطة طلباً للحماية في إثر تهديدات بالقتل توظّف الشرطة شبكة علاقتها مع «كِبار العائلة أو الحمولة»، للمشورة والتصالح لـ «حماية المرأة» وإعادتها إلى العائلة، ثمّ تُقتل، ويحدث ذلك بشكلٍ متكرّر.

ثانياً؛ البنية الاستعماريّة هي التي تحدّد وتسيطر على حجم القوّة لهذهِ المنظومات الأبويّة حيث أنها في أحيان كثيرة تعمل على إضعافها وتفكيكها، وفي أحيان أخرى تعمل على تعزيزها، حسبما تقتضي حاجة ضبط المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، بالتالي تقترح الباحثتان أنه «إذا أردنا التفكير في دور الأعراف الاجتماعية أو الثقافة في قتل الإناث، يجب أن نسأل كيف يمكن ربط رغبة بعض الرجال المحليين في أن يصبحوا ‹محافظين على المعايير› و ‹مدافعين عن القيم الاجتماعية› بالسياق السياسي الذي فيه تم إسكات القيم والمعايير الإنسانية والحقوق المعترف بها في المنزل/ الأرض». سياسات إتاحة قتلِ النساء، تعمل من خلال تمكين الأنظمة الأبويّة، حيثُ تشكّلت شبكة علاقات ما بينَ الأنظمة القانونيّة والأمنيّة الرسميّة للنظام الاستعماريّ في فلسطين ومركبّات اجتماعيّة فلسطينيّة ترسخها السلطة الاستعماريّة وفقاً لمصالحها.

وتجد الباحثتان أنه وفقاً للنتائج في هذا البحث فإن «نظام الدولة الإسرائيلية يلعب دوراً حاسماً في إعادة إنتاج قتل النساء من خلال نظامه القانوني الرسمي ومن خلال تمكين النظام غير الرسمي الاجتماعي الأبوي الذي يشمل المخاتير (قادة العائلات الممتدة) ورجال الدين ووسطاء الشرطة». وإجمالاً تنبني ممارسات قتل النساء، والمحاولة الحثيثة لتعزيز الهيراركيّات، على يدِ النظامِ الإسرائيلي، بالتعاون مع نمطٍ اجتماعيّ ذكوريّ.

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»
قضايا إسرائيلية «٧٩»
محور العدد:
المجتمع الحريدي والدولة في إسرائيل

«الجانب الاقتصادي وتحريف سياقاته» في خطة الحكومة الإسرائيلية بخصوص الجريمة في المجتمع العربيّ (قراءة ثانية)

الجريمة بين الفلسطينيين في إسرائيل: أحداث محمولة على سياق.

كتب هشام نفاع:

تمهيد وتذكير

هـذا هو الجـزء الثانـي من مقال يتنـاول خطة حكومية إسرائيلية تحمل العنوان «توصيات لجنة المديريـن العامّين للـوزارات بشـأن التعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ»، ويترأسها مدير مكتـب رئيس الحكومة وتضـم نظراءه في وزارات عدة. وسيتم هنا تناوُل الجانب الاقتصادي الذي عالجتـه اللجنة ارتباطاً بقضيـة تفويضها: مواجهة الجريمة والعنـف. ويجدر القول إن مجرّد التطرّق الى هذا الجانب، وهو الطبيعي والمفروض منطقيـاً وعلمياً فـي أي مكان آخر، يُعـد «تطوراً» في الحالة الإسـرائيلية؛ إذ تم على الدوام نسـب الجريمـة والعنـف بيـن المواطنين العـرب الى «ثقافتهـم» أو «عدم احترامهـم القانون». فجرى تجريم العـرب بما يتعرضون له من عنف وجريمة. أما وقد تناول أخيراً مسـتند رسـمي القضية من جانبها الاجتماعي- الاقتصادي، فهو عملياً تكذيب مهم لمجمل الخطاب الرسـمي الدارج على ألسـن عنصرية مختلفة وكثيرة في المؤسسة الحاكمة.

يقـرّ التقرير الحكومـي أنه «خـلال عمل طاقم المديريـن العاميّن أثيرت قضايـا عديدة تخصّ مجالات التطويـر الاقتصـاديّ والاجتماعيّ، الذي يرتبط بصـورة مباشـرة أو غير مباشـرة بتغذية ظواهـر الجريمة والعنـف. بطبيعة الحـال، هذه الخطّـة لا تأتي لتحل محل أو لتتضمن بين طياتها كافّـة أنشـطة الحكومـة للتنميـة الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المجتمع العربيّ، لكن ساد إجماع وسـط طاقم المديرين العامّين، على أهمّيّة بالغة فـي مواصلة هذه الجهود، لا سـيما علـى خلفيّة الانتهاء الوشيك للعمل بقرارات الحكومة رقم ٩٢٢ بحلول نهاية العام ٢٠٢٠». وشدّد معدّو الخطة على أنه «بغياب اسـتمرار النشـاط الحكوميّ المكثف للتطويـر الاقتصـاديّ والاجتماعـيّ فلـن تكون هناك أي جدوى للأنشـطة الرامية إلى القضاء على الجريمة والعنف».

أهميّة هـذا الطرح أنـه يضع المسـؤولية على الحكومة فـي معالجة الوضع الراهـن وكذلك في نشوئه وصولاً الى هذه الدرجة من القتامة. عموماً، كانت تواجَه حجة المواطنين العرب وقيادتهم التي تحمّل الحكومة القسط الأساس من المسؤولية، إما بالتجاهل أو بالتحريض الديماغوغي، على شـاكلة أن «القيادة العربية لا تفعل شيئاً» أو أن «المجتمع العربي لا يتعاون مع الشرطة والدولة». هذه المزاعم تـكاد تغيب اليوم كخطاب رسـمي متكرر، أولا لأن عدة تحركات احتجاجية حاشدة للمواطنين العرب بتنظيـم قيادتهم المنتخبة، قد كشـفت حقيقة المشـهد؛ وثانياً لأن تقارير رسـمية عدة صدرت، خصوصـاً عن مكتـب مراقب الدولة الإسـرائيلية، قد كشـفت مكامن التقصير الحكومي الهائل في الاضطلاع بواجـب صد الجريمة ومنع اسـتمرارها كعمل منظّم يتجـاوز إطار «العنف الشـخصي أو الحمائلي» وبات يصل مرحلة «المشروع الاقتصادي الربحـي»، مثلما وصفه ممثل للحكومة في جلسـةٍ للجنة البرلمانية الخاصة لمكافحة الجريمة.

يقـول التقرير تحت بند «الفقـر، البطالة وغياب حلول الإسكان» إنه «بشكل عام، الوضع الاقتصاديّ لمواطني إسـرائيل العرب أسـوأ من وضع مواطني إسـرائيل اليهود. حيث يعيش نصـف العائلات العربيّـة في إسـرائيل تحت خط الفقر، وحسـب اسـتطلاع أجرتـه جمعيّـة الجليل فـإنّ ٢٥٪ من العائـلات تصرّح بأنّ وضعها الاقتصاديّ سـيّء أو سيّء جداً، بينما تشهد حوالي ٤٠ بالمئة منها على أنّها تكاد لا تسـتطيع تغطية تكاليف المعيشـة الشـهرية». هنا، مـرة أخرى، يـورد التقرير ادّعاءً يلغيه بنفسه بما يؤكده، فهو يقول: «رغم استثمار مبالغ ماليّة طائلة من قبل الدولة على مدار السنوات الأخيرة، إلّا أنّ عمق الفجوات ما يزال يشـير إلى أنّ البلدات العربيّة موجودة في أسـفل درجات السلم الاقتصـاديّ والاجتماعيّ، ويعانـي العديد منهم نقصاً في التطوير، ونقصاً في المسـاكن، وارتفاعاً في معـدّلات البطالة، والخدمـات البلديّة المعيبة والبنى التحتية الفيزيائية الضعيفة». هذا الوضع السـيّء لا يمكن أن يقابله «اسـتثمار مبالغ مالية طائلـة من قبل الدولة». فالسـؤال «طائلة قياسـاً بمـاذا»؟ وإذا كان الوضع مريعـاً ومعيباً، كما يقول معـدّو الخطة، فيبدو أن ما اسـتثمرته الدولة غير طائل وغير كاف، إذا كان المنشود فعلا تغيير هذا الوضع.

التقرير يتابع أنـه: «من خلال الحديث مع جهات مختلفـة من المجتمـع العربيّ تبيّـن وجود علاقة بين تدنّي مسـتوى البنى التحتية، مثل المنشآت المحطّمة، والمناطق العامّة المهملة وغير المضاءة وظواهر العنـف والإجرام». هـذه البنية التحتية للجريمة ناجمة عن سياسة يترجمها أمران: توجّه حكومـي متعلّق بمـدى التزامه بمبدأ دسـتوري وحقوقـي اسـمه المسـاواة؛ وشـكل ترجمة هذا التوجه بالميزانيات المخصصة لترميم وتحسـين تلك البنية التحتية وهو ما يتناسـب عكسـياً مع تفشي الجريمة وتفاقمها.

ربط واضح بين البطالة والجريمة، يتم حرفه لمسار آخر!

الخطة، التي ما زالت بمثابة مسوّدة من المفترض أن تبحثهـا الحكومـة الإسـرائيلية وتقرّهـا بعد تعديلات عليها ومقترحات من المفترض أن تقدّم مـن عدة جهات بينهـا ممثلـو المواطنين العرب، تتوقـف عند قضية التشـغيل والحرمان من فرص العمل. وتقول: «من ناحية التوظيف، حدّدت حكومة إسـرائيل هدفاً يتمثّل في زيادة معدّلات توظيف النسـاء العربيّات. وبمقتضى ذلـك تمّ تخصيص موارد ضخمة بغية تشـجيع دمج النساء العربيّات ضمن الكوادر العاملـة. إلا أنه في المقابل، لم يتمّ تعريف فئة الرجال العرب أبداً كفئة مستهدفة من ناحية معدّلات التوظيف. ويبيّن اسـتطلاع الموارد البشريّة الذي أجراه مكتب الإحصاء المركزيّ (٢٠١٩) أنّه خلال السنوات الأخيرة طرأ ارتفاع على توظيف النساء العربيّات، لكن بالمقابل طرأ انخفاض ملموس في معدّلات التوظيف لدى الرجال العرب الشـباب، وقد أدّى هذا الاتّجاه كذلك إلى توسـيع الفرق في معدّلات التوظيف بين الرجال الشـباب من اليهود والعرب». ونوّهت أيضاً «إلى أنّ الضرر الذي ألحقته أزمة الكورونا بسـوق العمل كان شـديداً بالنسبة لفئة الشـباب بشـكل خاص، وهو ما قد فاقم وضع الرجال العرب الشـباب، وذلك علـى خلفيّة الاتجاه السلبي الذي كان سائداً قبل الأزمة».

وبناءً عليه، يقدّم التقرير ربطاً واضحاً بين البطالة – أي: عدم توفير فرص العمل من قبل المسؤول عن هذا الواجب، أي الحكومة – وبين التورّط في الجريمة. وهو يـورد معطيات واضحة عن نسـبة المعطلين عن العمل بين المتورطين فـي الجريمة. وكما جاء فيه: «لقد وجدت دراسـات على هـذه المجموعات (المعطلـون عن العمـل) في أماكـن مختلفة حول العالم أن هناك تبعات سلبية تترتب على البطالة، بما فيهـا العزلة والاغتـراب الاجتماعيّـان، وعدم الثقة في المجتمع وفي المؤسّسـات وفي الضلوع في الجرائـم. وتُعتبر ظاهرة البطالة أكثر شـيوعاً لدى الشـابات العربيّات، لكن الذين يساهمون في ظاهـرة العنف هم الرجال الشـبّان». ويتابع لاحقاً: «يمكن الاسـتنتاج مـن المعطيات الصـادرة عن مكتب الإحصاء المركزيّ بشأن الصلة الوطيدة التي تربط الخمول بالضلوع في الجرائم، فمن بين الرجال العرب الشـباب ممن تمّـت محاكمتهم عام ٢٠١٧ ، اعتبر ٥٣ بالمئة منهم عاطلين عن العمل؛ ومن بين الشباب الذين تمت محاكمتهم دون إدانتهم تبلغ نسبة البطالة ٢٧ بالمئة، ومن بين الذين أدينوا تبلغ نسـبة البطالة ٥٧,٣ بالمئـة». واضحٌ أن مصطلحات مثل «خمول» (بدلاً من العجز عن تلقي فرصة عمل)، و«عاطلـون عـن العمل» (بـدلا من معطّليـن عنه)، تعبّر عن موقف سياسـي يتّهم الشباب ويحمّلهم مسـؤولية. وكأن هذه الدولة قامـت بكل واجباتها في توفير الحق المدنـي- الاقتصادي- الاجتماعي المنصوص عليه في الأدبيـات الحقوقية الدولية: الحـق في فرصـة عمل يضمـن لصاحبـه العيش الكريم، لكن هؤلاء الشباب العرب هم من يرفضون ويتهرّبون!

وبالفعـل، فالتقرير يأخذ الأمور الى مسـار آخر، يسـاهم هو الآخر في تخفيف شـدّة حزمة الضوء الموجّـه علـى مسـؤولية الحكومـة المنقوصـة. فيقول إنه «بينما يسـلك الشـباب اليهود مساراً طبيعياً مهيّأ، سـواء على شـكل خدمة عسـكريّة أو دراسـات دينيّـة، فبالنسـبة للشـباب العـرب يكون الاندماج مشوشـاً أكثر لكونهم أقلية وسط الأغلبية، ولانعدام الآليّـات الملائمة لهم على حدّ سـواء. إنّ الدمج ما بيـن انعدام «مسـار متابعة»، يشـكّل معبراً سلساً بين التخرّج من المدرسة وبين الحيـاة كبالغين، مع الصعوبات الاقتصاديّة، وعدم إتقـان اللغة العبريّـة والعوائـق البنيوية، يجعل من الصعب على الشـباب العـرب الاندماج في أطر الدراسـات والتوظيف ويعرّضهـم لخطر زائد لأن يجدوا أنفسـهم كموظفين في التوظيف المسيء وغير المبلغ عنه، وفي بعض الحالات حتّى الانحراف الكامل عن المسـار الطبيعـيّ، والاندماج في دائرة الإجرام والتنكّـر والعداء تجاه الدولة. ويعتبر جيل الشباب الدولة كجهة تخدم اليهود بشكل متعمّد ليس إلا، حيث يسـهم عدم الشعور بالتماثل هذا في قلة الالتزام بـ «قواعد اللعبة» والبحث عن حلول بديلة غير متوفّرة في نطاق القانون».

النـص الضمنـي هنا يزعـم أن الشـباب العرب يميلون الى «الانحـراف» لأنهم لا يؤدون «الخدمة» التي يؤديها الشـباب اليهود فيفقـدون «القدرة على الاندمـاج» وهو ما يقـرر مصيرهم في العمل المتدنّـي مـن جهـة، والجنائي من جهـة أخرى. ويفرد مسـاحة كبيرة للدعوة الى توسيع ما يسمى بـ«الخدمـة المدنية» التي تُعتبر وسـيلة تدجين وليست وسـيلة دفع وتطوير. مجدداً يورد التقرير موقفاً (وليس حقيقة) مفاده أن سـبب قلة انخراط العـرب هو ما سـلف، وليس ما يورده هو بنفسـه بشكل مفصّل في مكان آخر، عن ضآلة فرص العمل التي توفرها الدولة لهؤلاء الشـباب. مثلا، أن طاقم معدّي التقرير قد «شـدّد على أنه بغياب استمرار النشـاط الحكوميّ المكثف للتطويـر الاقتصاديّ والاجتماعـيّ فلن تكون هناك أي جدوى للأنشـطة الرامية إلى القضاء على الجريمة والعنف». وأن من بين «القضايا التي تحظى بأهمّيّة زائدة في سياق منع الجريمـة والعنف في المجتمع العربيّ، تطوير المناطـق الصناعيّة فـي البلدات العربيّة- سـواء باعتبارها وسيلة لزيادة فرص العمل المتاحة أمام الشـباب العرب أو أساساً من أسس متانة السلطات المحلّيّة العربيّة».

لو كانـت مناطق صناعية (وسـياحية وترفيهية وزراعية وتقنية) مماثلة لما هو متوفر أمام الشباب اليهـود، ورغم ذلك قرر الشـباب العرب التقاعس، لـكان ذلك الزعم عـن «الخمول» و«عـدم الاندماج» قابـلاً للنقاش. أما وأن الدولـة تميّز ضد العرب في توفير بنية تحتية ومرافق للعمل، فإن ذلك الزعم لا يستحق حتى النقاش. لأن هذا موقف أيديولوجي مسـبق يقرر تجاهـل معطيـات ووقائـع الحياة الملموسة نفسها.

كبار موظفي الدولة يتهرّبون من «قضية جوهرية بالنسبة للإجرام»

حيـن يصل التقريـر الى تناول مجال الإسـكان، يقول «إنّ الوسـط العربيّ يعاني مـن أزمات حادّة، فقد وجـد مراقب الدولـة (٢٠١٩) أنّ تخطيط البناء في البلدات العربيّة تتخلله عيوب جسـيمة، سواء على الأراضـي التابعة للدولـة أو الأراضي بملكية خاصة؛ ورغم قـرارات الحكومة الرامية إلى الترويج لهذا الموضوع، إلّا أنّ السـنوات الأخيرة لم تشهد تحسـناً ملحوظاً فـي هذا الموضوع حيـث ما تزال أزمة الأراضي والبناء والسـكن في البلدات العربيّة حادّة. فعلى سـبيل المثال تمّ التخطيط لتسويق حوالي ٢٠٠ ألف وحدة سـكنية في بلدات مختلفة فـي أنحاء البلاد على أراضـي الدولة، ومنها حوالي ٣٠ ألـف وحدة سـكنيّة في بلـدات الأقليات. لكن بالفعل لم يتمّ تسـويق إلا ٢٠ بالمئة من الوحدات السـكنية التي تمّ التخطيط لتسويقها في بلدات الأقليات، مقابل تسـويق ٧٠ بالمئـة من الوحدات التي تم التخطيط لتسـويقها في بلدات يهوديّة أو مختلطـة. كما وجد طاقم حكومـيّ ضم ممثلين عن وزارات مختلفة كُلف بمعالجة أزمة السـكن في بلدات الأقليات فـي العام ٢٠١٤ أن البلدات العربيّة تعاني من مشكلة شـديدة لغياب تسجيل رسميّ في السـجلّ العقاري، والذي يؤثر على القدرة على بناء العقارات بشكل قانونيّ».

ثم يقـرّ التقرير بوضوح: «تـؤدي أزمة الأراضي، والصعوبـات في البناء القانونـيّ، إلى جانب غياب مسـارات رسـميّة تسـمح بأخذ قروض الإسـكان (المشكنتا) إلى مشاعر الإحباط وإلى ظواهر مختلفة مـن الإجرام والعنف: عدم وجود الأراضي يؤدّي إلى السكن وسـط حالات الاكتظاظ والظروف المتدنية، ممّا يؤدّي أكثر من مرّة إلى حدوث نزاعات وشجارات بيـن العائلات؛ يتـمّ إنفـاذ الصفقـات العقاريّة المتعلّقة بأرض غير منظّمة رسميّاً من خلال جهات إجراميّة؛ يتّجه مواطنون يحتاجون المال لبناء بيت إلـى المنظّمـات الإجراميّة ليأخـذوا قروضاً منها، ثـم يواجهون صعوبة في تسـديد المسـتحقات المربوطـة بالفائـدة الربوية المرتفعـة؛ بالتزامن مـع غياب مراقبة فـرع البناء في البلـدات العربيّة حيث يتعرّض الأشـخاص لجباية مقابـل الحماية ولتهديـدات من قبـل تلك المنظّمـات الإجراميّة بشكل مستمرّ».

ويتابع أنه «في سـياق قضيّة السكن، تضاف إلى هذه الأزمة كذلك مشـكلة تسجيل الأراضي. حيث ترفض البنوك منح قرض إسـكان (مشكنتا) بسبب عدم تسـجيل العقار في دائرة تسـجيل الأراضي (الطابو). وفي هذا السـياق، وجدت دراسـة أجراها بنك إسـرائيل على سبيل المثال أنّه من أصل كافّة قروض الإسـكان التي تمّ منحها بين الأعوام ٢٠١٠ و٢٠١٤ فقـط ٢ بالمئـة منها تقريبـاً مُنحت لزبائن عرب. فـي ظلّ غياب القدرة مـن المواطنين العرب على أخذ القروض وقروض الإسكان من البنك، ونظراً لعادات العمل مقابل أموال نقديّة وعدم الإبلاغ عن العوائد، فإنّه تنشأ أسواق موازية («رماديّة») والتي تدرّ، حسـب التقديرات، ما يزيد عن مليار شـيكل سـنوياً. وتُسـتخدم هذه الأمـوال لتوفير قروض خاصّة، تفوق نسبة استرجاع نظيرها بفائدة ربوية مصرفيّة لتبلغ عشـرات النسـب المئوية شهرياً. حيث تجبي المنظّمات الإجراميّة هذه الاسترجاعات بعدوانيـة بالغة وبعنف في حـالات كثيرة. إذ وقع الكثير من حالات إطلاق النـار في المجتمع العربيّ خلال السـنوات الأخيرة على خلفيّـة دين لم يتمّ استرجاعه».

لقد وجـد الفريق، كما يشـدّد التقرير، أنّ قضيّة السـكن، على كافّـة مكوناتها، عبـارة عن «قضية جوهرية ومفصلية بالنسـبة للإجـرام والعنف. مع ذلك، وفي ضوء مدى تعقيد القضية وتبعاتها فإنّ الأمر يتطلّب الدراسـة والتمعّـن اللذين يتخطيان عمـل الطاقم». ولذلك، فمن من غيـر الواضح لماذا وكيـف أن معـدي التقريـر – وهم كبـار موظفي الجهاز التنفيذي في الدولة، برتبة مديرين عامين – قـد قرروا عدم الخوض في جـذور وخلفيات هذه القضية التـي وصفوها بأنفسـهم بأنها «قضية جوهرية ومفصلية بالنسبة للإجرام والعنف». وإذا كان التاليـة مناصبهـم غير مفوّضيـن أو قادرين على «الدراسـة والتمعّن» الكافيين، فمن هو الذي سـيفعل؟، نحن نتحدث عن: مديري مكتب رئيس الحكومة، وزارة الأمن الداخليّ، وزارة الداخليّة، وزارة العمل، وزارة الرفاهية والشـؤون الاجتماعيّة، وزارة المسـاواة الاجتماعيّة، وزارة العدل، وزارة الإسكان، وزارة الاقتصاد، وكبار مديري سلطة الضرائب.

لعلّ إحدى الإجابات الممكنـة هي التالية: هؤلاء يمثلون الحكومة بجميع الوزارات المركزية المؤثرة والفاعلـة الرئيسـة فـي صنـع القـرارات، وهذه الحكومة ترفض تسـجيل الوقائع الخاصة بسياسة الأراضي في مسـتند رسمي، لأنه سيكون عبارة عن اعتراف هائل بسياسـة منهجية متواصلة قوامها المصـادرة والنهب والهيمنة والإقصاء والمحاصرة للبلـدات العربية - وهي ما يشـكل البنية التحتيّة الكبرى للبنى التحتية المشـوّهة التي تفرز ظواهر خطيرة كثيرة، في مركزها اليوم، وليسـت وحدها، ظاهرة تفشي الجريمة المنظمة.

كذلـك، فـإن قضايـا الأرض لا تملـك الحكومة المنتخبـة وحدها صلاحية التصـرّف بها، بل تلك المؤسسـات الأيديولوجية المعيّنة التي يتطابق تفويضهـا مع تعريف مالك الأرض في إسـرائيل: «ملكية القومية»، ومعروف من الذي يقع خارج هذا التعريف في «الدولة اليهودية»!.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية